

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 53 (مُسْتَنْذَاتُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ) وَلِهَذَا هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُسْتَنْذِيَّةٌ ، وَهِيَ : إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ وَلِيَّ الْقَتِيلِ فَوَصِيَّهُ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الصُّلُوحِ عَنْ الْقَصَاصِ بِمَالٍ لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ الدِّيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَيْسَ لَهُ قِصَاصُ الْقَاتِلِ أَوْ إِعْثَاؤُهُ مِنْ الْقَصَاصِ مَعَ أَنَّ الْقَاضِيَ لَهُ حَقُّ الْقَصَاصِ بِمَا لَهُ مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ ، فَالْقَاضِي هُنَا يَمْلِكُ بِوَلَايَتِهِ الْعَامَّةِ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْوَصِيُّ بِوَلَايَتِهِ الْخَاصَّةِ . (الْمَادَّةُ 60) إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَأْخُوضَةٌ مِنْ كِتَابِ الْأَشْبَاهِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِيهِ عَلَى الصُّورَةِ الْآتِيَةِ : (إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَتَى أَمْكَنَ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أُهْمِلَ) يَعْنِي أَرْسَهُ لَا يَجُوزُ إِهْمَالُ الْكَلَامِ وَاعْتِبَارُهُ بِدُونِ مَعْنَى مَا أَمْكَنَ حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى حَقِيقِيٍّ لَهُ أَوْ مَعْنَى مَجَازِيٍّ ؛ لِأَرْسَهُ لَمَّا كَانَ إِهْمَالُ الْكَلَامِ إِنَّْمَا هُوَ اعْتِبَارُهُ لَغْوًا وَعَبَثًا ، وَالْعَقْلُ وَالذِّينُ يَمْنَعَانِ الْمُرءَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا لَا فائدةَ فِيهِ ، فَحَمْلُ كَلَامِ الْعَاقِلِ عَلَى الصَّحَّةِ وَاجِبٌ ، هَذَا وَبِمَا أَنْ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ فَمَا لَمْ يَتَعَذَّرْ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيٍّ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِيٍّ ؛ لِأَنَّ هَذَا خُلُفٌ لِدَاكِ وَالْخُلُفُ لَا يُزَاحِمُ الْأَصْلَ . عَلَى أَرْسَهُ سَوَاءٌ حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيٍّ أَمْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيٍّ لَهُ فَهُوَ إِعْمَالُ لِّلْكََلَامِ إِلَّا أَنْ اللَّفْظَ الْمُرَادَ إِعْمَالُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ التَّأْكِيدَ وَالتَّأْسِيسَ فَحَمْلُهُ عَلَى التَّأْسِيسِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّأْسِيسَ أَوْلَى مِنَ التَّأْكِيدِ ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى الْفَادَةُ أَوْلَى مِنَ الْإِعَادَةِ ، وَلِأَرْسَهُ لَمَّا كَانَ اللَّفْظُ فِي الْأَصْلِ إِنَّْمَا وَضِعَ لِلْفَادَةِ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي يُسْتَفَادُ مِنْ غَيْرِهِ فَحَمْلُهُ عَلَى التَّأْكِيدِ دُونَ التَّأْسِيسِ إِهْمَالٌ لِمَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ ، التَّأْكِيدُ هُوَ اللَّفْظُ الَّتِي يُقْصَدُ بِهِ تَقْرِيرُ وَتَقْوِيَّةُ مَعْنَى لَفْظٍ سَابِقٍ لَهُ ، وَيُقَالُ لَهُ (إِِعَادَةُ أَيْضًا) التَّأْسِيسُ هُوَ

اللِّفْظُ الَّذِي يُفِيدُ مَعْنَى لَمْ يُفْدَهُهُ اللَّفْظُ السَّابِقُ لَهُ ،
 وَيُقَالُ لَهُ (إِفَادَةٌ) أَيْضًا . فَعَلَيْهِمْ لَوْ أَقْرَسَ شَخْصٌ بِأَنَّهُ
 مَدَّ يُونُ لَأَخْرَجَ بَعَشْرَ جُنْدِيَّهَاتٍ مَثَلًا بِدُونِ أَنْ يَذْكُرَ سَبَبَ الدَّيْنِ
 وَأَعْطَى سَنَدًا بِذَلِكَ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَقْرَسَ
 لِلشَّخْصِ نَفْسِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً بِعَشْرَ جُنْدِيَّهَاتٍ أَيْضًا وَعَمِلَ لَهُ
 سَنَدًا وَلَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَ الدَّيْنِ ، يُحْمَلُ إِقْرَارُهُ فِي كِلَاتَا
 الْمَرَرَتَيْنِ عَلَى تَأْسِيسٍ وَيُعْتَبَرُ دَيْنُ السَّنَدِ الثَّانِي غَيْرُ
 دَيْنِ السَّنَدِ الْأَوَّلِ لَا أَنْ السَّنَدَ الثَّانِي كُتِبَ تَأْكِيدًا
 لِلسَّنَدِ الْأَوَّلِ ، كَذَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِرَوْجَتِهِ (أَنْتَ طَالِقٌ
 طَالِقٌ طَالِقٌ) تَكُونُ طَالِقًا ثَلَاثًا وَلَا يُلْتَفَتُ لِكَالَمِ الزَّوْجِ إِذَا
 هُوَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ إِنِّي قَصَدْتُ التَّأْكِيدَ فِي تَكَرَّرِ كَلِمَةِ
 الطَّلَاقِ هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَمَلُ الْكَلَامِ الَّذِي يَحْتَمِلُ
 التَّأْكِيدَ وَالتَّأْسِيسَ مَعًا عَلَى التَّأْسِيسِ أَوَّلَى ، فَقَدْ يُحْمَلُ
 أَحْيَانًا عَلَى التَّأْكِيدِ ، كَأَنْ يَقُولَ الْمُؤَكِّلُ لِرَوَكِيلِهِ (بَعِّعْهُ
 وَبَعِّعْهُ مِنْهُ فُلَانٍ) فَلِلرَّوَكِيلِ حِينَئِذٍ أَنْ يَبِيعَ الْمَالَ الْمُؤَكَّلَ
 بِبَيْعِهِ لِذَلِكَ الشَّخْصِ الْمَعْنِيَّ بِكَالَمِ الْمُؤَكَّلِ أَوْ لِبَيْعِهِ
 وَلَوْ حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى التَّأْسِيسِ لَمَّا حَقَّ لِلرَّوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ
 الْمَالَ لِبَيْعِهِ ذَلِكَ الشَّخْصَ الَّذِي عَنَاهُ الْمُؤَكَّلُ .